



الجلسة ٦٥٤٠

الخميس ١٩ أيار/مايو ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

السيد آرو . . . . . (فرنسا)	الرئيس:
الاتحاد الروسي . . . . . السيد بانكين	
ألمانيا . . . . . السيد فيتغ	
البرازيل . . . . . السيدة فيوتي	
البرتغال . . . . . السيد موريس كابرال	
البوسنة والهرسك . . . . . السيدة كولاكوفيتش	
جنوب أفريقيا . . . . . السيد ماشاباني	
الصين . . . . . السيد سون شياو بو	
غابون . . . . . السيد مونغارا موسوتسي	
كولومبيا . . . . . السيد أوسوريو	
لبنان . . . . . السيد سلام	
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السير مارك لايل غرانت	
نيجيريا . . . . . السيد أونيمولا	
الهند . . . . . السيد فيناي كومار	
الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيدة ديكارلو	

## جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطاب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

### الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد روبرت سيرى، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، إلى الاشتراك في هذه الجلسة. يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للسيد سيرى.

**السيد سيرى** (تكلم بالإنكليزية): وقع حدثان لهما آثار هامة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ٢٧ نيسان/أبريل، توصلت الفصائل الفلسطينية إلى اتفاق مصالحة برعاية مصر يهدف إلى تجاوز سنوات من الانقسام. وفي يوم الأحد الماضي، وقعت اشتباكات خطيرة بين قوات الأمن الإسرائيلية والفلسطينيين في سوريا ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة خلال أكبر مظاهرة شعبية للفلسطينيين منذ عدة سنوات.

والتطوران يذكرنا بأن الاحتجاجات الشعبية والتغيير السياسي ما زالوا يجتاحان العالم العربي ويخلخلان الوضع القائم الذي لا يطاق في العديد من أنحاء الشرق الأوسط. والصراع العربي - الإسرائيلي ليس بمنأى عن هذه التطورات المثيرة. وبطريقة أو بأخرى، سيطوله التغيير أيضا. ويجب تشكيل هذا التغيير لتحقيق نتائج إيجابية.

غير أننا نواجه حالة جمود تدعو إلى القلق في ما يتعلق بالتوصل إلى حل قائم على وجود دولتين. كما يتضح من خطاب رئيس الوزراء نتنياهو في الكنيست في ١٦ أيار/مايو ومقال الرئيس عباس في صحيفة نيويورك تايمز

في نفس التاريخ، فقد أعلن كلا الجانبين عن رغبته في التفاوض على حل يقوم على أساس وجود دولتين. بيد أن هناك خلافات عميقة لا تزال قائمة بشأن الجمود في عملية السلام. هناك عدم ثقة حقيقي، ولم تتخذ بعد أية مبادرة ذات مصداقية للتغلب على المأزق. وفي غياب المفاوضات، ووسط استمرار التوسع الاستيطاني الإسرائيلي، يستعد الفلسطينيون للتقدم إلى الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر للحصول على اعتراف بدولة فلسطينية.

أنتقل أولا إلى اتفاق المصالحة الفلسطينية. لقد ظل الأمين العام، مراعاة منه للقرارين ١٨٥٠ (٢٠٠٨) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، يؤيد على الدوام الجهود المبذولة من أجل الوحدة الوطنية الفلسطينية وما تقوم به مصر في هذا الصدد. ويود الأمين العام أن تكون هناك وحدة في إطار مواقف اللجنة الرباعية، والتزامات منظمة التحرير الفلسطينية، ومبادرة السلام العربية.

وفي هذا الإطار، طلب مني الأمين العام تمثيله في الحفل الذي أقيم في ٤ أيار/مايو في القاهرة بمناسبة إبرام الاتفاق. وقد وقع على الاتفاق كل من فتح وحماس، إلى جانب الفصائل الفلسطينية الأخرى. والتقى ممثلو الفصائل مرة أخرى في وقت سابق من هذا الأسبوع في القاهرة لإجراء مناقشات بشأن تنفيذ الاتفاق، ومن الواضح أن ذلك سيكون عملية تأخذ وقتها وليس حدثا يقع دفعة واحدة. وقد رحب الفلسطينيون، الذين ضغطوا بقوة على قادتهم في هذا الاتجاه، ترحيباً واسعاً بالاتفاق. واضطلعت شخصيات المجتمع المدني بدور فعال في هذه العملية.

وبموجب الاتفاق، سيتم تشكيل حكومة فلسطينية من "كفاءات" وطنية، أو تكنوقراط، على أن يُختار رئيس الوزراء والوزراء بتوافق الآراء. ومن المقرر أن تقوم الحكومة، خلال عام واحد، بالتحضير لانتخابات متزامنة للمجلس

القائم الآن بين إسرائيل وغزة، الذي تمت كفالاته في مطلع نيسان/أبريل بمساعدة من مصر والأمم المتحدة.

وأستطيع الإبلاغ بعدم إطلاق أي صواريخ من قطاع غزة خلال الفترة المشمولة بالتقرير ما عدا ثلاث قذائف هاون. وقد قابلت إسرائيل الهدوء من جانب حماس بضبط النفس. كانت هناك خمس عمليات توغل إسرائيلية في قطاع غزة ولم تُشن أي ضربات جوية. وفيما عدا الحوادث التي وقعت في ١٥ أيار/مايو، التي سأطرق لها لاحقاً، هناك مزاعم بجرح أحد المسلحين وخمسة مدنيين فلسطينيين في حوادث مع قوات الأمن الإسرائيلية، في حين لم تقع وفيات أو إصابات أو أضرار مادية إسرائيلية في غزة. ويجب على سلطات الأمر الواقع في غزة أن تحافظ الآن بفعالية على هذا الهدوء المشجع والمهم. ويجب على إسرائيل أن تبدي أقصى درجات ضبط النفس وأن تكفل بيئة مؤاتية للهدوء.

في الضفة الغربية، استمر التعاون والأداء الأمني القائمين. وعادت الكتيبة السابعة من قوات الأمن الفلسطينية إلى الضفة الغربية بعد تلقيها التدريب في الأردن بمساعدة دولية، ما يرفع عدد أفراد الأمن المدربين حديثاً في الضفة الغربية إلى أكثر من ٣ ٥٠٠ فرد. ونشدد على أهمية استمرار هذه العملية في ظل أي حكومة في المستقبل.

وتدل بعض التصريحات الصادرة عن حماس على أنها مستعدة، في إطار الاتفاق، لأن تلتزم بقرارات وطنية بشأن قضايا تقف منها الحركة نفسها مواقف متطرفة. ذلك في حين تؤكد تصريحات أخرى تلك المواقف المتطرفة بعبارة مثيرة للقلق. فتصريحات مثل تلك التي تدعو منظمة التحرير الفلسطينية إلى التخلي عن اعترافها بإسرائيل، أو تمجّد أسامة بن لادن، أو تشدد على أن برنامج الحركة الوحيد هو المقاومة، تذكرنا بسبب بقاء المخاوف الدولية عميقة، وبضرورة أن تتابع التطورات بيقظة.

التشريعي الفلسطيني، وللرئاسة، وللمجلس الوطني الفلسطيني، إن أمكن ذلك، على أن تتولى تنظيم الانتخابات والإشراف عليها المؤسسات الانتخابية بعد إصلاحها. وخلال الفترة الانتقالية حتى قيام الانتخابات، من المقرر أن تشرع الحكومة في إعادة توحيد المؤسسات الفلسطينية ومتابعة إعادة إعمار غزة.

ينص الاتفاق أيضاً على إنشاء لجنة مؤقتة لمعالجة القضايا السياسية الوطنية، تشارك فيها حماس وغيرها من الفصائل غير المنضوية في منظمة التحرير الفلسطينية جنباً إلى جنب مع فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، بما فيها حركة فتح، في انتظار قيام انتخابات المجلس الوطني. ومع ذلك، فقد ذُكر صراحةً أن عمل هذه اللجنة لا يتعارض مع اختصاص اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، المعترف بها دولياً بأنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

في احتفال القاهرة، أكد الرئيس عباس التزامه الكامل بمنهج عمل منظمة التحرير الفلسطينية، التي قبلت منذ فترة طويلة بالقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، واعترفت بحق إسرائيل في الوجود في سلام وأمن، ونبذت العنف والإرهاب، ولا تزال ملتزمة بالاتفاقات القائمة. وقال إن أي حكومة يقوم بتشكيلها ستدعم هذا البرنامج.

وينص الاتفاق على إصلاح قوات الأمن الفلسطينية على أساس وطني ومهني، وإنشاء لجنة أمنية مكونة من ضباط مهنيين بمشاركة مصر. ومن المرجح أن يكون إصلاح الأمن عملية تدريجية. ومن المتوقع أن تستمر الحقائق الراهنة في المستقبل القريب. على وجه الخصوص، نعتقد أن من المفهوم أن التعاون الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل في الضفة الغربية يجب أن يستمر، وأن على جميع الأطراف احترام ذلك. وبالمثل، نعتقد أن هناك نية للمحافظة على الهدوء

أربعة أشهر ونصف الشهر من عام ٢٠١١. إن عدم كفاية الدعم المقدم من المانحين للميزانية سيقوض قيام الحكومة بوظائفها ويقوض جدول أعمال بناء الدولة، من خلال تأثيره على قدرة السلطة الفلسطينية على الاقتراض لتغطية النفقات المتكررة. إن المشاركة المستمرة على أساس تقييم تشكيلة أي حكومة جديدة تحت قيادة الرئيس عباس وسياساتها الحقيقية يمكن أن تؤدي إلى تمكين الاعتدال، وتعزيز الأمن، وإعادة الأمل، والمساعدة على بدء إعادة إعمار غزة والمساهمة في إعادة التوحيد.

ونحيط علماً بمخاوف الرئيس عباس إزاء استمرار إسرائيل في توسيع المستوطنات بما يخالف خريطة الطريق والقانون الدولي. وندعو مرة أخرى إسرائيل إلى تجميد النشاط الاستيطاني، الجاري على قدم وساق خلال الفترة المشمولة بالتقرير في القدس الشرقية وسائر الضفة الغربية. علينا أيضاً أن نواصل التأكيد على الحاجة إلى اتخاذ مزيد من التدابير بشأن المنطقة (ج) والقدس الشرقية، سواء من حيث تمكين الجهود الفلسطينية أو دعم المجتمعات المحلية الضعيفة.

من الضروري أيضاً اتخاذ المزيد من تدابير التحرير في غزة من أجل توطيد التقدم المتواضع المحرز فعلاً، وتمكين أولئك الذين يسعون لاستمرار الهدوء. يحث الأمين العام حكومة إسرائيل على اتخاذ مزيد من الخطوات الهادفة والبعيدة المدى لإنهاء إغلاق قطاع غزة في إطار القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ويظل تنقل الناس بحرية والتدفق الحر للمواد البناء إلى قطاع غزة هدفاً رئيسياً للأمم المتحدة.

في الوقت الحاضر، نحن بحاجة ماسة إلى الموافقة على مشاريع إضافية، من بينها مشروعات إسكان تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في خان يونس ورفح، يبلغ مجموعها ١١٠٠ وحدة سكنية. علاوة على ذلك، تستطيع السلطات الإسرائيلية، بل

ونحيط أيضاً علماً بمخاوف رئيس الوزراء نتنياهو الجديدة بشأن الاتفاق، وهي مخاوف كررها العديد من المحاورين الإسرائيليين.

بيد أننا نوصي بعدم الخلوص إلى رأي محدد سلفاً بشأن مزايا الاتفاق أو آفاقه. إن إعادة توحيد غزة والضفة الغربية تمثل هدفاً حيوياً لجميع المهتمين بالسلام، وينبغي عدم التشديد على العملية وهي لا تزال في مهدها. يجب علينا أن نشجع تشكيل حكومة غير فصائية بقيادة الرئيس عباس، تضم رئيس وزراء ووزراء فعالين قادرين على المحافظة على أداء الأجهزة الأمنية على الأرض في الضفة الغربية، والمحافظة على الهدوء في غزة، وتوسيع جدول أعمال بناء الدولة، والإشراف على إعادة الإعمار في غزة، والشروع في عملية إعادة الإدماج، والإعداد لانتخابات جديدة. وينبغي للحكومة أن تكون قادرة على تقديم الدعم الكامل لبرنامج الرئيس عباس. إن توقعات المجتمع الدولي، كما أعربت عنها بيانات المجموعة الرباعية، موجهة إلى أي حكومة فلسطينية، وتتسم بالوضوح.

ويسرني أن الحكومة الإسرائيلية قررت الآن تحويل إيرادات ضريبة القيمة المضافة والعائدات الجمركية التي تم حجبها عن حكومة رئيس الوزراء فياض لفترة ما بعد الإعلان عن اتفاق المصالحة. هذه الأموال تجمع من الفلسطينيين، وهي ضرورية لسد الثغرات في الميزانية العادية ودفع رواتب الموظفين، بما في ذلك أفراد الأمن الذين يحافظون على التعاون مع إسرائيل. إن التزام إسرائيل بواجباتها الدولية هو الطريق الصحيح لتعزيز التعاون مع شريك فلسطيني مسؤول.

ونناشد الجهات المانحة على مواصلة الانخراط بشكل كامل. حتى الآن، تلقت السلطة الفلسطينية ما يقل بنحو ٣٠ مليون دولار شهرياً عما هو مقدّر في الميزانية لفترة أول

في السجون الإسرائيلية، ونواصل التشديد على أهمية إطلاق سراح سجناء السلطة الفلسطينية.

وأود الآن أن أنتقل إلى المواجهات الخطيرة التي حدثت في ١٥ أيار/مايو بين قوات الأمن الإسرائيلي والفلسطينيين في سوريا ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة، أثناء تظاهر أعداد كبيرة من الفلسطينيين، إحياءً لما يسمونه "يوم النكبة".

وأود أن أتحدث بالتفصيل عن بعض الأحداث الأشد خطراً، فيما يتعلق بالجولان السوري المحتل، حيث سمح بدخول ما يتراوح بين ألف و ٢٠٠٠ مدني على الأقل، غالبيتهم العظمى من الفلسطينيين، إلى منطقة الفصل في الجانب السوري، مع العلم بأن السلطات السورية تحكم سيطرتها على الدخول إلى هذه المنطقة. وتجمع هؤلاء المدنيون في الجهة المقابلة لقرية مجدل شمس، الواقعة في الجانب الذي تحتله إسرائيل. وقد احترق السياج التقني الإسرائيلي بعض المتظاهرين، الذين يقدر عددهم بين ٢٠٠ و ٣٠٠ متظاهر من الذين عبروا خط إطلاق النار، ليعبروا بذلك حقل ألغام وضعت عليه علامات واضحة، على الرغم من محاولات الشرطة السورية منعهم من ذلك. ثم أطلقت قوات الدفاع الإسرائيلي النار، بعد إطلاقها رصاصات تحذيرية، في محاولة منها لإيقاف المتظاهرين ومنعهم من الدخول إلى الجانب الإسرائيلي المحتل. وتشير التقارير المبكرة إلى قتل أربعة أشخاص، وإصابة نحو من ٤٨ آخرين بالرصاص، بينما عانى حوالي ٨٧ آخرون من استنشاق الغاز. كما أصيب ثلاثة عشر جندياً إسرائيلياً في الحادث نفسه. وقد رافق أهالي القرى المحلية لاحقاً، معظم المئات القليلة من المتظاهرين الذين عبروا إلى الجولان الذي تحتله إسرائيل، وأعيدوا إلى الجانب السوري. كما أعيد إلى سوريا اثنان من المتظاهرين المتسللين، الذين اعتقلتهم الشرطة الإسرائيلية، بينما بقي ثالثهم في الأسر الإسرائيلي.

ينبغي لها، أن تقوم بتحرير سوق الخرسانة والصلب والأسمنت - ما يعرف بألف باء أعمال البناء في غزة - لا سيما بالنظر إلى كميات مواد البناء التي تدخل الآن عبر الأنفاق غير المنظمة.

تعتقد الأمم المتحدة أن جميع المساعدات والسلع المشروعة المتجهة إلى غزة ينبغي توجيهها من خلال المعابر والقنوات الرسمية، على نحو ما طلبته المجموعة الرباعية في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٠ ولجنة الاتصال المخصصة في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١١. وفي هذا الصدد، لا نزال نحث على اتخاذ إجراءات لمكافحة تهريب الأسلحة.

ويتابع الأمين العام أيضاً بقلق التقارير الإعلامية عن أساطيل جديدة محتملة إلى غزة يمكن أن تثير مواجهات لا داعي لها. ويدعو الأمين العام جميع الحكومات المعنية على استخدام نفوذها لتثبيط تسيير أساطيل مثل هذه، التي تنطوي على احتمالات التصعيد. ويدعو أيضاً الجميع إلى التصرف بمسؤولية لتجنب أي حوادث عنف.

وعلىنا أيضاً أن نفتح غزة كي نمكن مجتمعها المدني وأطفالها من الاتصال بالعالم. وأستطيع أن أشهد شخصياً على الأثر الإيجابي لزيارة رسول الأمم المتحدة للسلام، دانييل بارينبويم والفرقة الموسيقية من أجل غزة، التي تألفت من موسيقيين منضوين في فرق موسيقية بارزة، وقدموا حفلاً موسيقياً لأعمال موزارت في ٣ أيار/مايو في غزة.

وأجدد دعوتنا إلى حماس أن تطلق سراح العريف الإسرائيلي جلعاد شاليط وأن تسمح بوصول المساعدات الإنسانية إليه، إذ ستقضي خمس سنوات على بقاءه في الأسر في الشهر المقبل. ومن الواضح أن الآن هو الوقت المناسب لحل هذه القضية الإنسانية، عبر تبادل الأسرى. وفي ذلك السياق، فإننا نتابع باهتمام حالة بضعة آلاف من الفلسطينيين

وأعرب الأمين العام عن قلقه العميق لدى سماعه أن عدداً كبيراً من الأشخاص قد قتل أو أصيب في أحداث ١٥ أيار/مايو. ودعا جميع المعنيين إلى التحلي بضبط النفس والامتناع عن الاستفزازات، لتفادي أي تصعيد للتوترات، ولضمان عدم تعرض المدنيين الذين يشاركون في المظاهرات إلى القتل أو الإصابة. وبالإضافة إلى ذلك نلاحظ أن المظاهرات قد تضمنت انتهاكاً للخط الأزرق الفاصل بين إسرائيل ولبنان وخط فض الاشتباك الممتد عبر هضبة الجولان، ونشدد على أهمية دور الحكومات في المنطقة، في فرض احترام هذه الخطوط.

وهناك حادثان مميتان بين الأحداث الخطيرة الأخرى التي وقعت خلال فترة التقرير. فقد قتل طفل فلسطيني في القدس الشرقية في ١٤ أيار/مايو، على يد أحد المستوطنين فيما يبدو. وقتل مدني إسرائيلي، وأصيب أربعة آخرون على يد قوات الأمن الفلسطينية في ٢٤ نيسان/أبريل، أثناء زيارة لم تنسق، قام بها بعض المستوطنين إلى موقع ديني يسيطر عليه الفلسطينيون في الضفة الغربية.

وأود أن أنتقل بإيجاز إلى الحالة في لبنان، حيث بقيت الحالة في منطقة عمليات القوة المؤقتة بأسرها هادئة عموماً طوال الشهر الماضي، باستثناء الحالة المأسوية التي وقعت في ١٥ أيار/مايو، والتي تحدثت عنها قبل قليل. واستمرت الانتهاكات الجوية الإسرائيلية للمنطقة على أساس يومي تقريباً.

وعلى المستوى السياسي، فإن مشاورات نجيب ميقاتي مع الأغلبية البرلمانية الجديدة، لم تسفر عن اتفاق بشأن تشكيل الحكومة اللبنانية المقبلة، على الرغم من مضي ما يقارب الأربعة أشهر على ترشيح الرئيس سليمان لنجيب ميقاتي لتولي منصب رئيس الوزراء. وما زلنا نرى أن الوصول إلى تشكيل حكومة تحظى بتأييد الجميع أمر هام

وفي جنوب لبنان، احتشد آلاف اللاجئ الفلسطينيين في منطقة مارون الراس. وبينما احتج معظم المتظاهرين بشكل سلمي بعيداً عن الخط الأزرق، خرج ما يقدر بحوالي ٣٠٠ إلى ٤٠٠ من المظاهرة، واقتربوا من السياج التقني الإسرائيلي. ثم بدأوا قصف الحجارة ورمي السياج. وفتحت قوات الدفاع الإسرائيلي النار لصد المتظاهرين من الجدار. كما أطلقت قوات الجيش اللبناني طلقات أيضاً بهدف تفريق المتظاهرين. وتقول الأرقام الرسمية اللبنانية إن عشرة من المتظاهرين قد قتلوا، بينما أصيب ١١٢ منهم.

وكانت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك على اتصال وثيق بالأطراف ذات الصلة، طوال فترة الأحداث هذه، في محاولة منها لإعادة الهدوء. وتشارك كلا القوتين الدولتين التابعتين للأمم المتحدة في التحقيق على نحو منفصل في كلا الحادثين، بما يتفق والولايات الممنوحة لكليهما. ونكرر دعوة جميع الأطراف إلى ضرورة الامتثال الكامل للقرارين ١٧٠١ (٢٠٠٦) و ٣٥٠ (١٩٧٤).

كما أبلغ في الضفة الغربية المحتلة، في ١٥ أيار/مايو عن إصابة ١٦٤ شخصاً، معظمهم في المنطقة جيم والقدس الشرقية، حيث توجد قوات الأمن الإسرائيلية، بينما منعت قوات الأمن الفلسطينية المتظاهرين في المنطقة ألف من الاقتراب من مواقع الأمن الإسرائيلي عموماً. وأبلغ في غزة عن إصابة ٨٠ شخصاً في اشتباكات بين المتظاهرين وقوات الدفاع الإسرائيلية في منطقة بيت حانون القريبة من معبر إيريتز. وقتل في اليوم نفسه فلسطيني واحد بنيران إسرائيلية في المنطقة العازلة في غزة. ونحن في انتظار التفاصيل بشأن حادث وقع في تل أبيب في ذلك اليوم، يتعلق بشاحنة وخلف وراءه إسرائيلياً واحداً قتيلاً، و ١٧ مصاباً.

أيلول/سبتمبر سوف يأتي بنهج جديد وفعال لحل النزاع عبر التفاوض، أم ينذر بمواجهات متجددة بين الطرفين، سواء في الساحة الدبلوماسية، أم على الأرض.

نحن نتفق بشدة مع ما ذهب إليه رئيس الولايات المتحدة، أوباما، بتأكيد ضرورة حل هذا النزاع أكثر من أي وقت مضى، وسوف نتابع باهتمام بالغ الخطاب الذي يليه عن المنطقة اليوم. ومنتظر كذلك الخطاب الذي يليه رئيس الوزراء نتنياهو أمام الكونغرس الأميركي الأسبوع المقبل، وما إذا سيعلن عن مبادرة من شأنها كسر المأزق الحالي. وسوف نواصل السعي إلى تعزيز وفعالية انخراط الرباعية في تشكيل العملية بين الآن وشهر أيلول/سبتمبر، وما بعده. وعلينا أن نظهر القصد وليس العجز، ونحن نقرب من المرحلة الحرجة من البحث عن السلام في الشرق الأوسط.

وفي الختام، أود أن أشكر مبعوث الأمم المتحدة المتقاعد جورج ميتشل، على ما بذله من عمل شاق ومتصل دون كلل خلال عامين كاملين من أجل تحقيق السلام في الشرق الأوسط. ويقدر الأمين العام وشخصي، علاقة العمل الوثيقة بيننا وميتشل وفريقه. وسوف نستمر في العمل الوثيق مع الولايات المتحدة، ومع جميع شركائنا الإقليميين والدوليين في السعي إلى حل الدولتين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

لتمكين الدولة من التصدي للتحديات الهامة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

ونغتتم هذه الفرصة، في هذا الوقت العصيب الذي تواجهه المنطقة، كي نحث الأعضاء على الاستمرار في تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ودعمها للاجئين. وتواجه الوكالة عجزاً إجمالياً يبلغ ما يقارب ٦٥ مليون دولار في عام ٢٠١١ في صندوقها العام، وهي فجوة ستكون لها عواقب وخيمة فيما لو لم تسد. وتحتاج الوكالة أيضاً إلى ٦ ملايين دولار إضافية لدعم أنشطة ألعاب صيف ٢٠١١ لأطفال غزة.

ونحن الآن على بعد ثلاثة شهور من أيلول/سبتمبر. وهناك جدول أعمال لبناء الدولة أكد الاستعداد المؤسسي لفلسطين لإقامة دولتها في الضفة الغربية، فضلاً عن وجود عملية وحدة وطنية لا تزال في مهدها. ونأمل أن تستمر وتتسع التحسينات الاقتصادية في الضفة الغربية، كي تشمل غزة، وأن تعقد الانتخابات خلال مدة عام من الآن. ونحث جميع الأطراف على إعطاء فرصة لهذه العملية، في حين نذكر الفلسطينيين بأهمية الاتفاق على حكومة قادرة على الارتقاء إلى مطامح الشعب، وتلبية شواغل المجتمع الدولي، ودعم المفاوضات مع إسرائيل.

ولكن مع اقتراب حلول شهر أيلول/سبتمبر فإن وجود مبادرة سياسية ذات معنى، يتيح الأفق الممكن الوحيد للوصول إلى شهر أيلول/سبتمبر وقد توفرت مختلف الديناميات التي تعمل معاً من أجل الوصول إلى هدف وحيد هو حل وجود الدولتين عبر التفاوض. ومع عدم وجود مبادرة سياسية، فإن من المبكر جداً تقدير ما إذا كان شهر